

دار الأيتام الإسلامية: رسالة عمرها 107 سنوات رعائية متكاملة تتحدّى الأزمنة بالتكيف معها

مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان - دار الأيتام الإسلامية منظومة وطنية خيرية طوعية غير حكومية تأسست عام 1917 كميتم صغير في منطقة زقاق البلاط وانتقلت الى محلة برج ابي حيدر ثم الى الطريق الجديدة. مهامها خيرية انسانية رعائية، تشارك في نهوض المجتمع وتنميته، مستقلة اداريا وماليا، لا تتدخل في السياسة وشؤونها



المدير العام لمؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان - دار الأيتام الإسلامية بشار قوتلي.

400 عائلة توجهت
لينا لايداع اولادها بهدف
رعايتهم

المهارات التي تؤهلهم للانضمام الى الحقل المهني. وتعتمد مؤسسات الرعاية الاجتماعية برامج التدريب والتعليم المهني في المستويات الخاصة والرسمية الموجهة للبناء العاديين او ذوي الاعاقة، بهدف تأهيلهم واكسابهم مهن تمكنهم من الاندماج في المجتمع، والحصول على الاستقلالية المادية لمواكبة العجلة الاقتصادية. كذلك تحرص المؤسسات على ايجاد فرص عمل

تتفاقم في الازمات الاقتصادية والاجتماعية والحروب الصعوبات والمشاكل، منها فقدان المعيل، التخلي عن الاطفال حديثي الولادة، تعرض الشباب لمخاطر اجتماعية، خسارة المقدرات المالية وغيرها، مما يؤدي الى افتقاد الافراد داخل المجتمع العديد من الاحتياجات والمتطلبات. لذلك تسعى مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان - دار الأيتام الإسلامية الى استكشاف الاحتياجات، ودراسة طرق تأمينها من خلال وضع خطط لتبليتها للوصول الى المحتاجين، لاعادة دمجهم داخل مجتمعهم عبر برامج تحديد الاحتياجات.

من الخدمات الاساسية التي تقدمها هذه المؤسسات، الرعاية الداخلية للايتام ومن لا معيل لهم او مأوى، حيث يتم تأمين المأوى المناسب للطفل مع اقاربه، في اشراف مشرفات ومشرفين رعائيين. وقد آمنت مؤسسات الرعاية الاجتماعية باهمية التعليم في تشكيل شخصية الفرد وبناء مهاراته، لذلك جعلت من التعليم حقا اساسيا لمسعفيها، فأكثر من ثلثي المسعفين يتلقون تعليمهم في 40 مدرسة نظامية منتشرة على كل الاراضي اللبنانية. ومن الخدمات ايضا، التعليم غير النظامي الذي يستهدف الاطفال المرفوضين من المدارس وذوي الصعوبات التعليمية.

ويتلقى الاطفال ذوي الاعاقة (الحسية والحركية والعقلية) تعليما خاصا من خلال برامج متقدمة، يتولى تنفيذها جهاز عمل مؤهل اكامديا وتربويا وطبيا، معتمدا التكنولوجيا الحديثة لتلبية الاحتياجات الفردية لتلك الحالات.

كما يتلقى الاشخاص ذوي الاعاقة (القابلين للتعليم والتأهيل) خدمات علاجية مساندة تساعدهم في تخطي بعض الصعوبات التي تحول دون قدرتهم على التحصيل الدراسي او اكتساب

عملت على توفير خدمات مساندة لهن تشمل الدعم النفسي والاجتماعي، والتوعية الصحية والتشبيك مع سوق العمل.

اوجدت مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان خدمة حضانات اطفال الامهات العاملات للعناية باطفال الامهات العاملات ذوات الدخل المحدود خلال فترات عملهن وغيابهن عن المنزل لدعمهن وتشجيعهن بكلفة منخفضة.

حرصت المؤسسات على العناية والاهتمام بكبار السن عبر تقديم خدمات مختلفة تشمل سكنا اجتماعيا في مركز متخصص، الى جانب توفير نواد تقدم أنشطة ترفيهية متعددة لها.

تولي مؤسسات الرعاية الاجتماعية أهمية كبرى للجانب الصحي، فتركز على (العناية الصحية، التوعية، الوقاية، العلاج، التلقيح، النظافة وغيرها)، وتعتبرها خدمة اساسية وضرورية لا بد من تقديمها للمسعفين.

يخضع المسعفون لفحوص طبية دورية، كما تنظم المؤسسات حملات توعية صحية للمسعفين والرعاييين عبر توزيع منشورات صحية.

ومن النشاطات: أنشطة تربوية، مسابقات تعليمية، ثقافية، رياضية، ترفيهية وبيئية، ندوات من طفل الى طفل، اعداد مسرحيات ومشهديات فنية وغنائية، اقامة معارض فنية وحرفية من صنع المسعفين، مخيمات صيفية، برامج الحقوق والواجبات "تعريف الشخص المعوق على حقوقه وواجباته"، رحلات لزيارة المعالم السياحية، الاعداد والمشاركة في الاحتفالات والمناسبات الوطنية والعربية والعالمية، ورش عمل توعوية وارشادية ووقائية، برامج التربية على الدمج مع طلاب المدارس والجامعات.

يعمل في مؤسسات الرعاية الاجتماعية جهاز عامل متخصص وكفي مؤلف من 1000 موظف وعامل تقريبا، كلهم من اصحاب الخبرات والكفايات، وتشكل نسبة النساء 80% منهم.

تحرص المؤسسات على اعداد دورات وبرامج تدريبية وورش عمل مستمرة، لرفع قدرات الجهاز العامل وتطوير خبراته، واتاحة المجال له للاطلاع على المستجدات في مجال عمله المتخصص.

تعتمد المؤسسات على دعم اهل الخير والعطاء لتلبية حاجات مسعفيها في مؤسساتها ◀

المقال

الصراع من أجل البقاء

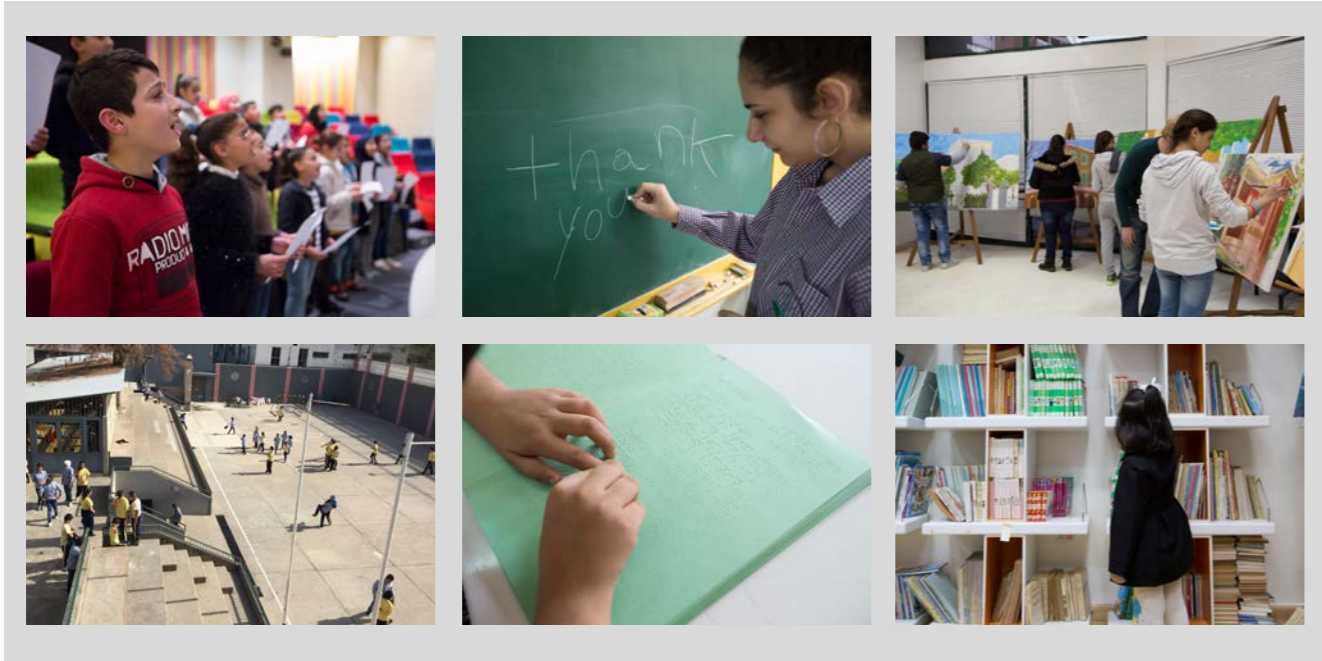
بلغ الفقر في لبنان مستويات قياسية نتيجة تفاقم الازمات المالية والاقتصادية والمعيشية، فتضاعف عمل الجمعيات والمنظمات والمؤسسات الخيرية التي تسعى للتخفيف من وطأة هذه الازمات، وباتت المصدر الاساسي الذي يوفر خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات الاكثر فقرا وتهميشا في البلد، وهي تقوم بدور الدولة التي لم تكن يوما دولة رعاية اجتماعية، بل بالعكس انسحبت من مسؤولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها وطغت الاجندات السياسية والاقتصادية. لا شك في ان الحماية الاجتماعية حق من حقوق الانسان، تضمن للجميع الحصول على الرعاية الصحية وتأمين الدخل، كما تمد الفرد واسرته بالمعونة اللازمة عندما يكون مريضا او عاطلا عن العمل او مصابا، وتقدم الدعم للأسرة اذا اصابها مكروه. الهم انها تؤمن للفرد راحة البال وتمنحه الامل بمستقبل افضل، وهذا ما يفتقر اليه المواطن اللبناني اليوم. اذا انه لطالما عانى لبنان في السنوات الماضية من غياب نظام حماية اجتماعية متين قادر على مواجهة الازمات،

وقد بدا هذا الغياب جليا اكثر مع بدء الازمة الاقتصادية اواخر عام 2019 حيث تعاني اليوم الاف الاسر اللبنانية من الانهيار المالي والنقدي الكبير وعدم القدرة على تلبية اسسط مقومات الحياة. فانطلقت جمعيات عدة ومبادرات فردية في مختلف المناطق، عليها تتمكن من سد ما عجزت الدولة عن تقديمه لعائلات لم تعد تستطيع تأمين حاجاتها الاساسية من طعام وكساء وطبابة. لكن هذه الجمعيات تصارع اليوم للسير في طريق العطاء. فقيمة التبرعات تراجعت اذ ان المجتمع هو من كان يدعمها، اما الان فافراد المجتمع في حاجة الى من يدعمهم، ومن استمر من اهل الخير بالدعم فليس بالقيمة المالية نفسها التي كانت في السابق. ولولا دعمهم هذا لما استطاعت هذه المؤسسات الاستمرار في تقديم الخدمات. والسؤال المطروح اليوم: الى اي مدى ستمكن هذه المؤسسات من التحمل لمتابعة رسالتها ودورها الاجتماعي؟

وباللاسف، قاربت الحكومة الازمة الحالية بالتركيز في موضوع الحماية الاجتماعية فقط على بعض البرامج وشبكات الدعم الاجتماعي والتي في الغالب كانت عبارة عن حوالات نقدية ومساعدات ظرفية في ظل غياب تام لأي اجراءات بنوية واي نية لتأمين ارضية سليمة ومستدامة للحماية الاجتماعية التي هي عبارة عن نظام كامل تحكمه قوانين وانظمة تطبيقية. اما المساعدات الظرفية، فهي محدودة زمنيا تمحوها مفاعيل التضخم، فيما الحماية الحقيقية تكون بحماية الامومة، الطفل، العاطل عن العمل، المتقاعد، المريض، ومن هو حاجة لاستشفاء او لعمليات جراحية. اما كل ما هو غير ذلك، فهو عبارة عن اجراءات ترقيعية ليس لها علاقة بالحماية الاجتماعية.

اليوم اكثر من اي يوم مضى، بات من الضروري توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، ولا يمكن الحديث عن حماية اجتماعية فعلية في لبنان ما لم تنصب الجهود على تحويل البرامج والاجراءات الى خطة ورؤية وطنية شاملة تؤمن امكان وصول المواطن في لبنان الى الحقوق الاساسية للانسان.

ميرنا الشديفا



اليوم مع تراجع الامكانيات، بات من الصعب عند تخرجهم من المؤسسة في هذه الظروف التأقلم او ايجاد الفرص التي تعينهم على الاندماج في المجتمع. بحسب القانون يمكثون في الدار حتى سن 18، لكننا اليوم نواكبهم حتى بعد تخرجهم ولا نتركهم على مدى سنوات، فندعمهم في ايجاد سكن وايجاد فرص عمل وتأمين الاقساط في الجامعات والمعاهد حتى يتمكنوا من الاندماج المقبول داخل المجتمع. لكن كل ذلك لم يعد بالامر السهل نتيجة تراجع الامكانيات، فيما نحاول اليوم ايجاد الحلول.

■ ما هي الرسالة التي تودون توجيهها في ختام هذا الحوار؟
□ مؤسساتنا هي منظومة رعايية كبيرة تعين وتقوم الى جانب الدولة في الخطوط الامامية ضمن شبكات الامان الاجتماعي للاكثر هشاشة، وبالتالي نحن في قلب صناعة التنمية وفي المقدمة. نتمنى ان يأتينا الدعم، والوصول الى ما نصبو اليه من امكانيات تعيننا على تلبية هذه الحاجات المستجدة وعلى الاستمرار في رسالة عمرها 107 سنوات.

م. ش

■ مؤسسات الرعاية تعتمد بشكل كبير على مساعدات الخيرين، كيف تواصلون القيام بهماكم اليوم وهل تراجعت وتيرة هذه المساعدات؟
□ تراجعت تبرعات الافراد خصوصا مع بدء الازمة، اذ ان شريحة المتبرعين يصيبها ما يصيب الجميع وبالتالي ما كان يأتي سابقا بسهولة يأتي اليوم بصعوبة كبيرة، لذلك نحاول التوجه الى شرائح جديدة من المتبرعين، اكان مؤسسات او افراد لسد هذه الثغرة التمويلية التي نشأت وتزيد الازمة اليوم من فجوتها.

■ تعملون كمؤسسات على تربية الاطفال، ما هي الاهداف والمبادئ التي تربونهم عليها؟ وهل تفتحون لهم آفاقا مستقبلية؟
□ انشئت هذه الدار لتخريج اولاد مستقلين يستطيعون الاندماج في المجتمع ويتحملون مسؤولياتهم. هذا هو الهدف الاساسي انطلاقا من فلسفة الرعاية ضمن منهج تعمل وفقه هذه الدور بسلاسة ويسر، الا انه في ظل هذه الازمة نحاول المحافظة قدر المستطاع على مستويات من الرعاية وعلى هذا اليسر والسلاسة في التعاطي مع المهمة التربوية التي تستهدف هؤلاء الابناء.

الاجتماعي الحقيقية. فنحن في الخطوط الاولى في ما يتعلق بشبكات الامان الاجتماعي لاننا نعمل ونتعاطى مع الاكثر حاجة وهشاشة في المجتمع.

■ الى اي حد ازداد عدد الذي يتوجهون الى مؤسساتكم في هذه الظروف؟ وهل تستطيعون تلبية كل من يلجأ اليكم خصوصا ان هذه المؤسسات باتت تقوم بما لا تستطيع مؤسسات الدولة القيام به؟
□ من دون شك اتت الازمة باعداد جديدة من طالبي الخدمات وشرائح مختلفة لم تعتد عليها هذه المؤسسات في السابق، وهي الحالات الاجتماعية، لاسيما تلك الاسر التي انحدرت مستوياتها الاقتصادية الى الفقر المدقع وبات من المستحيل ان تعيل ابناؤها من تغذية وتعليم وطبابة وملبس، فتوجهت الى مؤسستنا لرعاية ابنائها واحتضانهم. لجأ الينا ما لا يقل عن 400 اسرة بهدف ايداع اولادها لدينا لرعايتهم لانها لم تعد قادرة على ذلك. نحاول ان لا نرفض هذه الطلبات، ونعمل على تأمين مصادر مختلفة من الدعم لنسد هذه الحاجة لتلك الاسر التي لا معيل لها ولا مساعد. لا شك انها حاجات مستجدة وناشئة نتيجة هذه الازمة.

التشغيلية المرتفعة واحتجاز الاموال لدى المصارف وواقع النقد والعملية. لذلك حاولنا تخفيض المصاريف التشغيلية ما امكن، الا ان هناك مسائل لا مهرب منها كفاتورة المازوت للمولدات الكهربائية التي هي من اضعف الاكلاف التي نتكدها ولا نزال. نحاول اليوم تأمين استثمار او مساعدات بهدف انشاء الطاقة البديلة تخفيفا لهذه الفاتورة، لكننا لم نستطع بعد تغطية العدد الاكبر من مراكزنا. لقد بدأنا بتغطية بعض المراكز بالطاقة الشمسية، ولكن لا يزال امامنا الكثير على هذا الصعيد. من طرق التكيف التي اعتمدناها، وقف اي برامج توسعية، واختصار الصيانات الى الحدود الدنيا على رغم ما يمكن ان تؤدي اليه من مشاكل. من خططنا المستقبلية ترشيد ما امكن من الانفاق وفي الوقت نفسه الاستثمار الافضل للموارد المتاحة والموجودة بين ايدينا.

■ هل تقلصت الخدمات التي تقدمونها بسبب الازمة؟

□ تراجعت بعض الخدمات المقدمة في البرامج التي تستهدف الاسر خارج الدور لان لا تمويل لها، وحافظنا على خدماتنا الاساسية الا وهي خدمة الايتام واصحاب الهمم من المعوقين.

■ لم تعد الدولة تدعم هذه المؤسسات كما في السابق حتى ان بعضها اضطر الى الاقفال، ما هي مطالبكم اليوم او تمنياتكم؟

□ كان يأتي سابقا جزء اساسي من الموارد عبر مساهمات وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال برامج الدعم المقدمة للجمعيات التي تعنى برعاية الايتام والمعوقين لاننا نأخذ هذا الدور عن الدولة بطريقة غير مباشرة، وبالتالي كان يأتي هذا الدعم بالفائدة على هذه المؤسسات ويعينها على سد ثغرة تمويلية معينة في عملها اليومي. الا ان ذلك قد تراجع نتيجة انخفاض امكانيات الدولة على هذا الصعيد، وبسبب التأخير الحاصل في دفع المساهمات التي تراجعت قيمتها بسبب التضخم كما ان القيمة المعطاة هي باليرة اللبنانية وبالتالي تكاد لا تكفي. الا اننا لا نزال نشدد على ان دور الدولة مطلوب في المساعدة على تأمين الموارد لرفد عمل هذه المؤسسات، كونها تقوم بعمل كبير جدا على صعيد توفير شبكة الامان



دار الايتام الاسلامي.

نواجه الازمة بتخفيض المصاريف التشغيلية ووقف البرامج التوسعية

الاولاد الذين يعانون من صعوبات تعليمية، كذلك اصحاب الهمم بكل فئاتهم ومستويات الاعاقة. كما ان هناك برامج لتمكين المرأة ولرعاية كبار السن وغيرها من البرامج. على الصعيد الوطني، تعتبر دار الايتام الاولى ومن اكبر مؤسسات رعاية الايتام والمعوقين بما يتعلق بالعقود مع وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد استفاد من هذه البرامج في العام 23/22 حوالي 6 آلاف شخص.

■ ارخت الازمة المالية والاقتصادية والاجتماعية بثقلها على مؤسسات الرعاية كيف تواجهون هذه الصعوبات وما هي الخطط المستقبلية؟
□ تعرضنا لما تعرضت له كل المؤسسات والاسر ايضا واصابنا ما اصابها. والصعوبات كانت بشكل اساسي بسبب التضخم الحاصل والاكلاف

المنتشرة على الاراضي اللبنانية، وذلك من خلال المساهمات النقدية المتمثلة بالتبرعات المالية والزكاة او التبرعات العينية المتمثلة بالملبس، القرطاسية، الطعام، الموجودات الثابتة وغيرها. الا ان الازمة الاقتصادية ارخت بثقلها على هذه المؤسسات على اكثر من صعيد. في هذا السياق، حاورت "الامن العام" المدير العام لمؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان - دار الايتام الاسلامية بشار قوتلي الذي تحدث عن ابرز التحديات التي تواجه هذه المؤسسات.

■ تسدي مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان - دار الايتام الاسلامية خدمات متنوعة، ما هي ابرز هذه الخدمات ومن تستهدف؟

□ مؤسسات الرعاية الاجتماعية - دار الايتام واحدة من اعرق المؤسسات الرعايية في لبنان، وعلى مدار 107 سنوات من العمل اصبحت منظومة رعايية متكاملة. تسدي خدمات ببرامج متعددة حوالي 11 برنامجا متخصصا من الخدمات الرعايية تقدم في 53 مركزا تنتشر على المناطق اللبنانية كافة. تستهدف هذه البرامج فئات عدة كالايتام الذين لا عائلة لهم، الاحداث التي تضعهم المحاكم داخل هذه المؤسسات، او عندما تكون الاسرة مفككة والاولاد في خطر، او